تحليل الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل نتائج مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية خلال الفترة (2010-2021)

Analysis of the competitive position of the Algerian economy in light of the results of the Arab economies competitiveness index during the period (2010-2021)

دلهوم حكيمة*

جامعةالجزائر 3– الجزائر

delhoum.hakima@univ-alger3.dz

حمدي باشا رابح

جامعةالجزائر 3 – الجزائر

hamdi-pacha.rabah@univ-alger3.dz

تاريخ الاستلام: 2023/03/15 تاريخ القبول: 2023/04/09 تاريخ النشر:2023/06/07

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2010-2021) في ظل نتائج تقارير مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية الصادرة عن صندوق النقد العربي سنويا، والتعرف على مكانته عربيا ودوليا، ومن ثم تسليط الضوء على السياسات والاستراتيجيات الكفيلة بدعم وتعزيز تنافسيته.

توصلنا من خلال هذه الدراسة أن الجزائر احتلت مراتب متأخرة في معظم تقارير تنافسية الاقتصادات العربية رغم النتائج الايجابية المحققة في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، والتي يعود الفضل فيها إلى ريع المحروقات عوض الاعتماد على قاعدة إنتاجية متينة، وهذا ما يؤكد أن البرامج التنموية المسطرة من قبل الدولة لم تنجح في تحقيق النتائج المرجوة لاعتمادها المفرط على عائدات البترول التي هي عرضة للصدمات الأمر الذي يتطلب القيام بإصلاحات هيكلية عميقة والتي من شأنها بناء قوة اقتصادية وطنية وتحقيق النمو الاقتصادي المستديم.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، قياس التنافسية الدولية، مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية، الاقتصاد الجزائري، الإصلاح الاقتصادي.

تصنيفات JEL: XN2، XN1.

Abstract:

This study aims to evaluate the competitive performance of the Algerian economy during the period (2010-2021) in light of the results of the Arab Economies Competitiveness Index reports issued by the Arab Monetary Fund annually, and to identify its position in the Arab world and internationally, and then highlight the policies and strategies to support and enhance its competitiveness.

It became clear to us through our study that Algeria occupied late ranks in most of the competitiveness reports of the Arab economies, despite the positive results achieved in some macroeconomic indicators, which are due to a windfall of hydrocarbons revenues instead of relying on a solid production base. This confirms that the development programs governed by the State did not succeed in achieving the desired results due to its excessive dependence on oil revenues, which are vulnerable to shocks, which requires deep structural reforms that would build national economic strength and achieve sustainable economic growth.

Keywords: competitiveness, measuring international competitiveness, competitiveness index of Arab economies, Algerian economy, economic reform.

Jel Classification Codes: XN2 ،XN1.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

لقد أدت الثورة الصناعية الرابعة إلى انفجار المعرفة وانتشارها بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما جعل حالة عدم التأكد والاستقرار في البيئة الاقتصادية والعلمية والتقنية التي تعيشها المؤسسات بمختلف أنشطتها هي القاعدة والاستقرار هو الاستثناء، كما أدت إلى زيادة حدة المنافسة واتساع نطاقها من المستوى المحلي إلى المستوى الدولي.

ونتيجة لاتساع دائرة المنافسة وزيادة حدتها بين دول العالم، أصبحت القدرة التنافسية ذات وقع متزايد الأهمية فقد أصبح لها مجالس وهيئات وإدارات، إضافة إلى مؤشرات واستراتيجيات وتقدم تقارير عنها للرؤساء والجهات التشريعية ورجال الأعمال، فهي لم تعد تقتصر على المؤسسات فقط من أجل ضمان بقائها واستمرارها، بل باتت ضرورة حتمية للدول للاندماج السليم في منظومة الاقتصاد العالمي على أسس قوية ومتينة.

لذا سعت معظم دول العالم ومن بينها الجزائر إلى مواكبة التغيرات الراهنة التي شهدتها الساحة الدولية، من خلال إحداث تغييرات جوهرية على اقتصادها بهدف تدعيم قدرتها التنافسية وإنعاش اقتصادها الوطني وتعزيز نموها الاقتصادي.

من هذا المنطلق فإن إشكالية بحثنا تتمحور حول التساؤلات الرئيسية التالية:

ما هو واقع تنافسية الاقتصاد الجزائري في تقارير تنافسية الاقتصادات العربية؟

وما هي الاستراتيجيات التي تسمح بتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في ضوء تحديات بيئة الأعمال الراهنة؟

1.1. أهمية البحث: تستمد هذه الدراسة أهميتها من حيوية موضوعها واحتلاله لصدارة الأحداث على المستوى الاقتصادي سواء كان في الكتابات العلمية أو الملتقيات الدولية، أو في التقارير التي تصدرها الهيئات الدولية.

2.1. أهداف البحث:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، وهي:

- تليل الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري في ظل نتائج تقارير تنافسية الاقتصادات العربية خلال الفترة (2010-2021).
- تسليط الضوء على مواطن القوة في الاقتصاد الوطني بهدف تطويرها، وكذا نقاط الضعف للعمل على التقليل منها.
- محاولة الكشف عن الاستراتيجيات التي من شأنها تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري ورفع مكانته في تقارير التنافسية العربية وكذا العالمية.

3.1.فرضيات البحث: تقوم دراستنا هذه على فرضيتين رأينا أنهما الأسلم للاختبار والأقرب للإجابة عن الإشكالية المطروحة، حيث افترضنا أن:

- انتهاج الجزائر للبرنامج الخماسي للتنمية خلال الفترة (2010-2014)، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي خلال الفترة (2015-2019) وأخيرا النموذج الجديد للنمو خلال الفترة (2016-2030) سمح لها بتحسين وضعيتها التنافسية وبتبوء مراكز متقدمة في تقارير تنافسية الاقتصاديات العربية خلال الفترة (2010-2021).

- أن الثورة العلمية والتقنية هي المحدد الرئيسي للقدرة التنافسية للجزائر في مواجهة احتدام شدة المنافسة في الأسواق الدولية.

4.1. منهجية البحث: فيما يخص منهج البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي مع الاستعانة ببعض الأدوات من جداول وأشكال بيانية التي تخدم الموضوع.

5.1. تقسيمات البحث: لمعالجة موضوع البحث تم التطرق إلى المحاور التالية:

أولا: تعريف التنافسية الدولية.

ثانيا: قياس القدرة التنافسية الدولية.

ثالثا: قراءة تحليلية في تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء نتائج مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية.

أولا: تعريف التنافسية الدولية

اهتم العديد من الاقتصاديين وكذا المنظمات والهيئات الدولية بتعريف التنافسية على المستوى الكلي، حيث تختلف التعاريف باختلاف الزاوية التي ترى منها التنافسية، من أهم هذه التعاريف نذكر:

I. تعاريف المنظمات والهيئات الدولية:

1- تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي WEF: World Economic Forum

عرف المنتدى الاقتصادي العالمي التنافسية الدولية بأنها قدرة الدولة على بيع السلع والخدمات بربحية في الأسواق الدولية، بحيث تتمكن من تحقيق فائض في الميزان التجاري يمكنها من الوفاء بالتزاماتها الدولية. (عدنان فرحان الجوارين، 2013، صفحة 28)

وفي نص أخر: عرف التنافسية الدولية بأنها "مقدرة الاقتصاد الوطني للتوصل إلى تحقيق معدلات مرتفعة ومستدامة من النمو الاقتصادي محسوبة بمعدلات التغير السنوي لدخل الفرد. (نوري منير، 2006، صفحة 6)

2- تعريف منتدى البحوث الاقتصادية الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ERF MENA

عرف هذا المنتدى التنافسية الدولية على أنها "القدرة على تحمل منافسة السلع الأجنبية في السوقين الداخلية والخارجية". (عبد الكريم كاكي، 2013، صفحة 120)

3- تعريف المجلس الأمريكي للمنافسة:

يعرف هذا المجلس التنافسية الدولية على أنها "مقدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط ولوج الأسواق الدولية وفي نفس الوقت تسمح بتنمية المداخيل الحقيقية، وتحسين المستوى المعيشي على المدى الطويل". (عبير محمد علي عبد الخالق، 2017، صفحة 16)

4- تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية: OECD

تبنت هذه المنظمة تعريفا لتنافسية الدولة مفاده هو "التنافسية الدولية هي المدى الذي من خلاله تنتج الدولة وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة، منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في الأجل الطويل. (طارق نوير، 2003، صفحة 5)

5- تعريف المعهد الدولي للتنمية والإدارة:

عرف معهد **IMD** التنافسية الدولية على أنها "قدرة البلد على إنشاء القيم المضافة وبالتالي رفع الثروة الوطنية عن طريق إدارة الأصول والعمليات بالجاذبية والهجومية وبالعولمة والاقتراب وبربط العلاقات في نموذج اقتصادي اجتماعي قادر على تحقيق هذه الأهداف". (نوري منير، 2006، صفحة 6)

6. تعريف المعهد العربي للتخطيط Arab Planning Institute: API:

يعرف المعهد القدرة التنافسية للدولة على أنها الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للاقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاحمة من قبل الاقتصادات الأجنبية. (المعهد العربي للتخطيط، 2012، صفحة 21)

7. تعريف صندوق النقد العربي: Arab Monetary Fund:

التنافسية من وجهة نظر صندوق النقد العربي هي زيادة مستويات الإنتاجية في الدول وإدارتها للتحديات والقيود التي تفرض على منتجاتها وخدماتها من المنافسين، لذلك تقوم الدول بدعم قطاعاتها الاقتصادية والمالية والبنية التحتية لمواجهة الحواجز التي تحد من قدراتها على جذب الاستثمارات التي تؤدي إلى تنمية اقتصاداتها. (صندوق النقد العربي، 2017، صفحة 7)

تعاريف لبعض الاقتصاديين:

أثار مصطلح التنافسية الكثير من الجدل بين الاقتصاديين، مما أدى إلى تعدد التعاريف وتباينها، نذكر أهمها فيما يلي:

- **تعريف Landau:** يرى Landau أن "التنافسية فكرة واسعة تضم الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي". (محمد عدنان وديع، 2003، صفحة 4)
- **تعريف Baltho:** يرى Baltho أن تعريف التنافسية على المستوى الكلي يمكن أن يرتبط بأهداف السياسية الاقتصادية الكلية التي تتمثل في تحقيق توازن داخلي وخارجي في الأجل القصير، وتحقيق أعلى معدل نمو في مستويات المعيشة في الأجل الطويل، ويعرف التوازن الداخلي بأنه الحالة التي يحقق فيها الاقتصاد أدنى معدل بطالة يكون متسقا مع معدل تضخم مقبول، أما التوازن الخارجي فيعرف بأنه الحالة التي يتحقق فيها مستوى مرغوب وقابل للاستمرار في الحساب الجاري، في ظل هذه الأهداف فإن درجة التنافسية الدولية ترتبط بسعر صرف حقيقي وسياسات محلية مناسبة تؤمن التوازن الداخلي والخارجي. (A.Baltho, 1996, p. 27)
- **تعريف M.Porter:** يعرف بورتر التنافسية الدولية على أنها "معدل الإنتاجية الذي تستغل به الدولة مواردها البشرية والمالية والطبيعية، وتحدد الإنتاجية مستوى معيشة الأفراد في الدولة أو الإقليم المعني". (مصطفى حامد أحمد رضوان، 2011، صفحة 29)

ثانيا: مؤشرات قياس القدرة التنافسية الدولية:

لقد استأثرت مؤشرات قياس التنافسية الدولية اهتمام العديد من الدول والاقتصاديين والمختصين، بحيث يتم بناء على تحليل نتائجها وضع الخطط والسياسات التنموية المناسبة لمعالجة أوجه القصور في أداء اقتصادات الدول، لذا دأبت العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية على نشر تقارير دورية تقيم من خلالها الأداء التنافسي لمجموعة من الدول وفقا لمؤشرات كلية وجزئية، وعلى ضوء تلك المؤشرات يتم تصنيفها واعطائها مراتب عالمية.

من أبرز هذه المؤشرات نذكر:

1- مؤشر التنافسية العالمي للمنتدى الاقتصادي العالميWEF:

تأسس المنتدى الاقتصادي العالمي بمدينة جنيف "سويسرا" عام 1971، وهو مؤسسة دولية مستقلة غير ربحية يرأسه منذ تأسيسه وإلى يومنا هذا؛ الاقتصادي الألماني "كلاوس مارتن شواب Klaus Martin Schwab".

يصدر المنتدى تقريرا سنويا للتنافسية يستند على مؤشر مركب لقياس مستويات التنافسية للعديد من الدول الصناعية والنامية بالتعاون مع أكاديميين بارزين ومعاهد عالمية، مستخدما فيه بيانات كمية يتم الحصول عليها من خلال النشرات الإحصائية المحلية والدولية المنشورة، وبيانات نوعية يتم الحصول عليها من خلال المسح الميداني الذي يعتمد على آراء وملاحظات رجال الأعمال وصناع القرار في الدول المشاركة.

منذ أول إصدار في عام 1979 وحتى سنة 2017، تم احتساب درجات هذا المؤشر اعتمادا على منهجية جمع البيانات المتعلقة بالأعمدة الإثني عشر للتنافسية، والتي تم تجميعها في ثلاث ركائز هي:

- **الدعامة الأولى: المتطلبات الأساسية:**

هي الركائز الرئيسية والتي من المفترض على الدول الأقل نموا أو التي تعتمد على الموارد أن تطورها من أجل تحسين تنافسيتها، وتشمل المؤسسات، البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الابتدائي.

- **الدعامة الثانية: معززات الكفاءة:**

تتضمن إضافة إلى المتطلبات الأساسية الركائز الضرورية التي من شأنها تطوير وتحسين التنافسية، ويتعلق الأمر بالتعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، تطور الأسواق المالية، الاستعداد التكنولوجي وحجم السوق.

- **الدعامة الثالثة: عوامل الابتكار:**

تشمل جميع الركائز اللازمة التي تخص البلدان الصناعية خاصة تطور بيئة الأعمال والابتكار.

(World Economic Forum, 2016-2017, p. 5)

ابتداء من سنة 2018 شرع المنتدى الاقتصادي العالمي بإصدار مؤشر التنافسية العالمي "4.0" بحلة جديدة من خلال دمج مفهوم الثورة الصناعية الرابعة في تعريف التنافسية الدولية، مع التشديد على دور رأس المال البشري والابتكار كمحددين هامين للنجاح الاقتصادي.(World Economic Forum, 2019, p. vii)

وعند مقارنة المنهجية القديمة لمؤشر التنافسية العالمي مع المنهجية الجديدة نلاحظ أنه تم حذف عمودي التعليم الأساسي والتعليم العالي والتدريب، في حين تم إضافة دعامة جديدة تسمى "المهارات" والذي تتضمن المؤشرات الجزئية التالية: مدى تدريب وتطوير العاملين، جودة التدريب المهني، مهارات الخريجين، المهارات الرقمية بين السكان النشطين وسهولة العثور على الموظفين المهرة، كما تم إدراج أربع مؤشرا ت جزئية جديدة لها علاقة مباشرة بالتعليم.

إلا أنه وابتداء من سنة 2020 أوقف المنتدى الاقتصادي العالمي مؤقتا ترتيب الدول حسب تنافسيتها (كما جرت العادة سنويا)، نظرا لعدم قيام المنظمات الدولية المستقلة بتحديث بياناتها في ظل الأزمة العالمية التي تسببت فيها جائحة كورونا الأمر الذي لم يسمح بقياس عدد كبير من مؤشرات مقياس التنافسية العالمي GCI، لذا فإن العدد الخاص الذي أصدر تلك السنة اقتصر على تحليل الوضعية الاقتصادية لسبعة وثلاثين "37" دولة - لايشمل أي دولة عربية- توفرت بيانات كافية حولها، وعلى كيفية التعافي من أزمة كوفيد- 19 في ضوء أحد عشر "11" أولوية انبثقت من التحليل التاريخي لما قبل وبعد الجائحة واللازمة لإعادة إنعاش الاقتصاد على المدى الطويل وتحقيق التنمية المستدامة مستقبلا.

2- مؤشر التنافسية للمعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD :

تأسس المعهد الدولي للتنمية الإدارية سنة 1990 بمدينة "لوزان السويسرية" من خلال دمج المعهد الدولي للإدارة ومعهد التعليم للمؤسسات، يهدف إلى معرفة وتحليل قدرة وكفاءة الدول في استخدام الموارد التي تتوفر لديها بشكل أمثل على النحو الذي يسهم في تطوير اقتصاداتها والوصول إلى أعلى مراتب التنافسية عالميا.

(Institute for Management Development, 2018, p. 5)

أصدر المعهد الدولي للتنمية الإدارية أول تقرير له عن التنافسية سنة 1989، شمل التقرير اثنين وثلاثين دولة "32" وارتفع عدد الدول إلى ثلاثة وستون "63" في تقرير 2022 (منها خمس "5" دول عربية)، وأصبحت تقاريره تصدر سنويا تحت اسم الكتاب السنوي للتنافسية World Competitiveness Yearbook ابتداء من سنة 1997.

تستند منهجية المعهد الدولي للتنمية الإدارية في احتساب مؤشر التنافسية على أربعة "4" ركائز رئيسية : الأداء الاقتصادي، كفاءة الحكومة، كفاءة الأعمال والبنية التحتية، بحيث أن كل عامل من هذه العوامل ينقسم بدوره إلى خمسة "5" عوامل فرعية، وعليه فإن المؤشر العام يضم عشرين "20" عاملا فرعيا لهم نفس الوزن: 5% للوصول إلى الدرجة النهائية لكل دولة (20×5 = 100).

ولحساب هذا المؤشر يعتمد المعهد على بيانات كمية والتي يعادل وزنها الثلثين "3/2" و بيانات المسح التي تمثل الثلث المتبقي. (المعهد العربي للتخطيط، 2019، صفحة 38)

3- مؤشر التنافسية الصناعية لمنظمة اليونيدو:

تأسست منظمة التنمية الصناعية اليونيدو سنة 1966، وتحولت إلى وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة سنة 1985، مقرها الرئيسي "فيينا" ، يبلغ عدد الدول الأعضاء فيها 171 دولة . (الموقع الرسمي لمنظمة اليونيدو)

صدر مؤشر التنافسية الصناعية الذي يعرف أيضا بمؤشر الأداء الصناعي التنافسي Competitive Industrial Performance « CIP »؛ من قبل منظمة اليونيدو أول مرة سنة 2002 ومنذ تلك السنة وهو يصدر بشكل سنوي إلى غاية آخر تقرير صدر سنة 2022.

يهدف مؤشر CIP إلى قياس وتحديد قدرة البلدان على إنتاج وتطوير السلع المصنعة، ومدى احتوائها على قيمة مضافة كبيرة وتكنولوجيا متطورة، ومدى تمكنها من فرض صناعاتها وزيادة تواجدها في الأسواق المحلية والدولية. (المعهد العربي للتخطيط، 2019، صفحة 39)

يتم قياس التنافسية الصناعية وفقا لثمانية "8" مؤشرات فرعية اقتصادية وتجارية ذات علاقة بالصناعة والقيمة المضافة والدخل القومي والتصدير، وهي مجمعة في ثلاث مستويات، وهي:

- المستوى الأول: قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة.
- المستوى الثاني: وضعية الاقتصاد على مستوى قوة المحتوى التكنولوجي.
- المستوى الثالث: تأثير الدولة على التصنيع العالمي.

تتمثل المؤشرات الثمانية والتي يتراوح وزن كل واحد منها بين الصفر والواحد، فيما يلي:

- نصيب القيمة المضافة الصناعية للاقتصاد من القيمة المضافة الصناعية في العالم؛
- نصيب الصادرات المصنعة للاقتصاد من الصادرات المصنعة العالمية؛

- متوسط القيمة المضافة الصناعية للفرد؛
- متوسط الصادرات المصنعة للفرد؛
- نصيب الاقتصاد من القيمة المضافة الصناعية عالميا؛
- نصيب الاقتصاد من الصادرات المصنعة عالميا؛
- متوسط نصيب القيمة المضافة الصناعية من إجمالي الناتج المحلي وأنشطة التكنولوجيا المتوسطة والمتطورة في القيمة المضافة الصناعية؛
- متوسط نصيب الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات والمنتجات المتوسطة والعالية التكنولوجيا في الصادرات المصنعة؛

4- **مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية لصندوق النقد العربي:**

صندوق النقد العربي هو مؤسسة مالية عربية إقليمية تأسست عام 1976، وبدأت في ممارسة نشاطها عام 1977 ويضم جميع الدول العربية والتي يبلغ عددها اثنين وعشرون " 22 " دولة، تتمحور رسالته حول إرساء المقومات النقدية للتكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في جميع الدول العربية. (الموقع الرسمي لصندوق النقد العربي)

يصدر صندوق النقد العربي منذ سنة 2016 تقريرا سنويا لتنافسية الاقتصادات العربية، يستعرض من خلاله الوضعية التنافسية في هذه الدول ويلقي الضوء على الإجراءات والسياسات الواجب انتهاجها في سبيل تحسين مستويات الإنتاجية والتنافسية.

وقد اعتمد الباحثان في تقييم الأداء التنافسي للاقتصاد الجزائري على مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية خلال الفترة (2010-2021)، وقد تم تناول المؤشر بالدراسة والتحليل على النحو التالي:

❖ **الهيكل العام لمؤشر تنافسية الاقتصادات العربية:** يرتكز تقرير صندوق النقد العربي على مؤشر مركب لقياس تنافسية الاقتصادات العربية مكون من مؤشرين رئيسين هما:

مؤشر الاقتصاد الكلي الذي يعكس مدى قدرة الحكومات على تحقيق أسس الاستقرار الاقتصادي الداعمة للإنتاجية والتنافسية، ويستند على أربع دعامات (مؤشرات فرعية) هي: القطاع الحقيقي، القطاع النقدي والمصرفي، قطاع مالية الحكومة والقطاع الخارجي، بحيث يتفرع من هذه الركائز ثمانية عشرة مؤشرا كميا أوليا.

مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار الذي يعكس السياسات المختلفة التي يتم تبنيها لتحسين مناخ الأعمال بهدف جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويستند على ثلاث دعامات (مؤشرات فرعية) هي: الحرية الاقتصادية، البنية التحتية المؤسسات والحكومة الرشيدة، بحيث يتفرع من هذه الركائز إحدى عشرة مؤشرا كميا أوليا. (صندوق النقد العربي، 2023 صفحة 5)

وعليه فإن المؤشر الإجمالي لتنافسية الاقتصادات العربية يتكون من تسعة وعشرين مؤشرا أوليا، كما هو موضح في الشكل -1-

الشكل1: الهيكل العام لمؤشر تنافسية الاقتصادات العربية

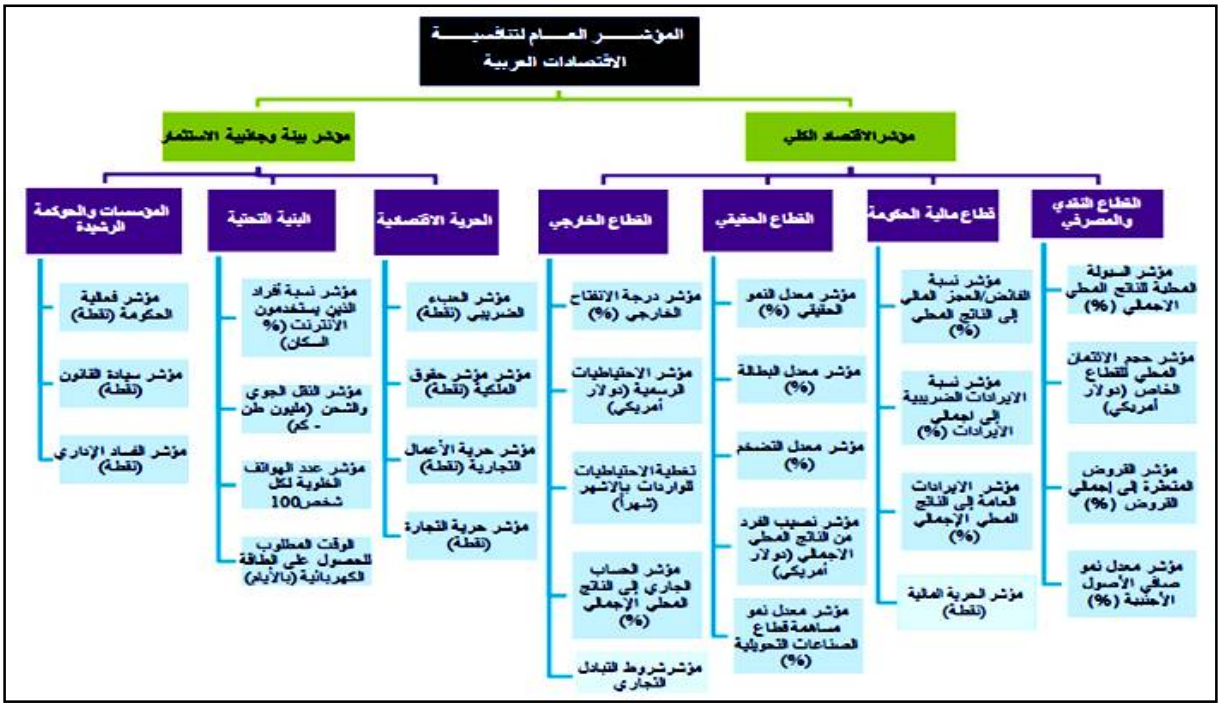

المصدر: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية- العدد السادس 2023، ص:5.

❖ **منهجية احتساب مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية:**

يعتمد صندوق النقد العربي على المنهجية المعيارية في احتساب مؤشر التنافسية، حيث يتم تقدير مؤشرات القطاعات المختلفة بطرح قيمة المتغير المسجل لدولة ما من المتوسط الحسابي لنفس المتغير لمجموع الدول المدرجة في التقرير ثم قسمتها على الانحراف المعياري الإجمالي، يعقب ذلك ترتيب الدول تنازليا حسب مستويات التنافسية، بحيث يساوي متوسط المؤشر صفر وقيمته المعيارية واحد.

يتم تقدير المؤشر بالصيغة التالية: (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 4)

$$I_{qc}^{t} = \frac{x_{qc}^{t} - \bar{x}_{q}^{t}}{\sigma_{q}^{t}}$$

حيث أن:

I_{qc}^{t} تمثل قيمة المؤشر بالنسبة للمتغير "q" للدولة "c" خلال الفترة "t".

x_{qc}^{t} تشير لقيمة المتغير "q" للدولة "c" خلال الفترة "t".

$\bar{x}_{qc}^{t}$ تدل على المتوسط الحسابي للمتغير "q" للدول المدرجة في المؤشر خلال الفترة "t".

σ_{qc}^{t} تعبر عن قيمة الانحراف المعياري لقيم المتغير "q" خلال الفترة "t" .

في حالة بعض المتغيرات التي لا يعد ارتفاعها ميزة للدولة كالتضخم والبطالة، فإن المؤشر يحسب بالصيغة التالية: (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 4)

$$I_{qc}^{t} = \frac{\bar{x}_{q}^{t} - x_{qc}^{t}}{\sigma_{q}^{t}}$$

يتحصل صندوق النقد العربي على البيانات الكمية التي تخص المتغيرات الاقتصادية، المالية والاجتماعية، لاحتساب مؤشر التنافسية من قواعد البيانات لكل من: (صندوق النقد العربي، 2023، صفحة 4)

- صندوق النقد العربي؛
- صندوق النقد الدولي؛
- قاعدة مؤشرات التنمية الدولية التابعة للبنك الدولي؛
- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية؛
- منظمة العمل الدولية.

يشمل تقرير تنافسية الاقتصادات العربية سبعة عشر "17" دولة من مجموع اثنتي عشرة"22" دولة عربية، هي: الجزائر، الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر المغرب، موريتانيا واليمن، حيث تم استثناء الصومال، جزر القمر، جيبوتي، سوريا وفلسطين لعدم توفر بيانات كافية حولها.

وللوقوف على مدى التقدم الذي أنجزته الدول العربية تمت مقارنة أداءها التنافسي بأداء دول مرجعية من أقاليم مختلفة منها دول متقدمة وأخرى نامية، اختلفت تشكيلتها من تقرير لآخر، هذا ما يوضحه الجدول رقم"1".

الجدول 1 : قائمة الدول المرجعية المدرجة في تقارير تنافسية الاقتصادات العربية

سنة صدور التقرير	تقرير 2016	تقرير 2017	تقرير 2019	تقرير 2020	تقرير 2022	تقرير 2023
فترة الدراسة	(2010-2013)	(2012-2015)	(2014-2017)	(2016-2019)	(2017-2020)	(2018-2021)
الدول المقارنة	ماليزيا تايلاندا سنغافورة جنوب إفريقيا	البرازيل، الهند كوريا الجنوبية اسبانيا تركيا	البرازيل، الهند، كوريا الجنوبية، اسبانيا، تركيا سنغافورة، تايلاندا، ماليزيا.	البرازيل، الهند، كوريا الجنوبية، اسبانيا تركيا سنغافورة، تايلاندا، ماليزيا، جنوب إفريقيا.	البرازيل، الهند، كوريا الجنوبية، اسبانيا تركيا سنغافورة، تايلاندا، ماليزيا، جنوب إفريقيا.	البرازيل، الهند، كوريا الجنوبية، اسبانيا تركيا سنغافورة، تايلاندا، ماليزيا، جنوب إفريقيا.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير تنافسية الاقتصادات العربية للسنوات 2016-2017- 2019 - 2020- 2022 و2023 ، صفحات متعددة.

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد دول المقارنة في تقارير التنافسية قد تزايد بداية من التقرير الثاني، حيث ارتفع عددها من أربع دول "4" في التقرير الأول إلى خمس دول "5" في التقرير الثاني، ثماني دول "8" في التقرير الثالث، ثم أصبح عددها تسعة "9" دول في التقرير الرابع والخامس وكذا السادس، ويعود السبب في اختيار هذه الدول أنها تتشابه في عدد من الخصائص الاقتصادية والديمغرافية مع الدول العربية خاصة في بداية مسيرتها الاقتصادية، إلا أنها تحولت بعد ذلك

إلى دول حديثة التصنيع وسعت إلى تطوير بيئتها التنافسية فتحسنت مؤشراتها الاقتصادية الكلية وتبوأ البعض منها مراكز متقدمة في تقارير التنافسية العالمية.

وفيما يلي استعراض لترتيب الدول العربية حسب نتائج مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية المدرجة في التقارير الخمسة لصندوق النقد العربي - من التقرير الثاني إلى التقرير السادس- كون أن التقرير السنوي الأول الصادر سنة 2016 لم يدرج ترتيبا لها، وإنما اكتفى بتحليل وضعيتها التنافسية باستخدام مؤشر التنافسية العربية للمعهد العربي للتخطيط ومؤشرات التنافسية العالمية، بالإضافة إلى تقييم أدائها في أهم القطاعات الاقتصادية وكذا تحليل تنافسية أداء تجارتها الخارجية.

الجدول 2: تطور ترتيب الدول العربية حسب تقارير تنافسية الاقتصاديات العربية

▲ تحسن ▼ تدهور = استقرار

الدولة	الرتبة في تقرير2017	الرتبة في تقرير2019	التغير 2019-2017	الرتبة في تقرير2020	التغير 2020-2019	الرتبة في تقرير2022	التغير 2022-2020	الرتبة في تقرير2023	التغير 2023-2022
الأردن	7	7	=	8	▼	9	▼	8	▲
الإمارات	1	1	=	1	=	1	=	1	=
البحرين	5	4	▲	4	=	6	▼	6	=
تونس	10	9	▲	9	=	8	▲	9	▼
الجزائر	12	13	▼	12	▲	14	▼	11	▲
السعودية	2	2	=	2	=	2	=	3	▼
السودان	17	15	▲	17	▼	15	▲	17	▼
العراق	11	12	▼	13	▼	12	▼	15	▼
عمان	6	5	▲	6	▼	7	▼	5	▲
قطر	3	3	=	3	=	3	=	2	▲
الكويت	4	6	▼	5	▲	4	▲	4	=
لبنان	9	10	▼	10	=	13	▼	13	=
ليبيا	16	17	▼	15	▲	16	▼	14	▲
مصر	13	11	▲	11	=	10	▲	10	=
المغرب	8	8	=	7	▲	5	▲	7	▼
موريتانيا	14	14	=	14	=	11	▲	12	▼
اليمن	15	16	▼	16	=	17	▼	16	▲

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير تنافسية الاقتصادات العربية للسنوات 2017،2019،2020، 2022 و2023، صفحات متعددة.

نلاحظ من خلال الجدول-2- أن دولة الامارات هي الدولة الوحيدة التي حققت استقررا في مرتبتها على مستوى الدول العربية، حيث احتلت الصدارة في كل التقارير، في حين حققت كل من قطر والسعودية استقرارا نسبيا مقارنة بباقي الدول العربية التي سجلت تذبذبا واضحا بين تقدم وتأخر في المراتب، وللمزيد من التفصيل والتحليل ارتأينا التعرف على الدول العربية التي احتلت المراكز الثلاثة الأولى في آخر تقرير للتنافسية العربية وفق نتائج المؤشرات الفرعية لدعامة الاقتصاد الكلي وكذا دعامة بيئة وجاذبية الاستثمار.

الجدول 3: الدول العربية التي احتلت الصدارة حسب نتائج المؤشرات الفرعية للاقتصاد الكلي – تقرير 2023

القطاع	المراكز الثلاثة الأولى في الترتيب العربي	أكثر المؤشرات تحسنا في القطاع
القطاع الحقيقي	1-قطر	مؤشر معدل التضخم + مؤشر معدل البطالة.
	2-البحرين	مؤشر معدل التضخم + مؤشر معدل البطالة+ مؤشر نسبة الصادرات التحويلية إلى الناتج المحلي الإجمالي.
	3-الإمارات العربية المتحدة	مؤشر معدل التضخم +مؤشر معدل البطالة+مؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
قطاع مالية الحكومة	1-الإمارات	مؤشر الحرية المالية+مؤشر الفائض/العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي.
	2-السعودية	مؤشر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
	3-الكويت	مؤشر الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي.
القطاع النقدي والمصرفي	1-الإمارات	مؤشر السيولة المحلية للناتج المحلي الإجمالي+مؤشر معدل نمو الأصول الأجنبية+مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي.
	2-الكويت	مؤشر القروض المتعثرة من إجمالي القروض+مؤشر نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي.
	3-السعودية	مؤشر القروض المتعثرة.
القطاع الخارجي	1-السعودية	مؤشر الاحتياطات الرسمية+ مؤشر نسبة تغطية الاحتياطات الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.
	2-ليبيا	مؤشر نسبة تغطية الاحتياطات الرسمية للواردات السلعية بالأشهر.
	3-الإمارات	مؤشر نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي+مؤشر شروط التبادل التجاري.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد السادس 2023، ص: 15، 18، 22 و24.

يبين الجدول رقم -3- أن المراكز الثلاثة الأولى لمؤشر الاقتصاد الكلي قد استحوذت عليها دول مجلس التعاون الخليجي ممثلة في الإمارات، السعودية والكويت، بفضل تحقيقها لمراكز متقدمة في جل المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، أما بالنسبة لدول المقارنة فقد تبوأت سنغافورة المركز الأول على مستوى دول المجموعة ككل، في حين تحصلت كوريا الجنوبية على المركز الثاني وتيلاندا على المركز الثالث.

الجدول 4: الدول العربية التي احتلت الصدارة حسب نتائج المؤشرات الفرعية لبيئة وجاذبية الاستثمار – تقرير 2023

القطاع	المراكز الثلاثة الأولى في الترتيب العربي	أكثر المؤشرات تحسنا في القطاع
الحرية الاقتصادية	1-قطر	مراكز متقدمة في جميع المؤشرات الفرعية.
	2-البحرين	مؤشر العبء الضريبي + مؤشر حقوق الملكية.
	3- عمان	محصلة لتقدمها في بعض المؤشرات الفرعية.
قطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة	1-الإمارات	مؤشر مكافحة الفساد الإداري + مؤشر فعالية الحكومة .
	2- قطر	مؤشر مكافحة الفساد الإداري + مؤشر سيادة القانون .
	3- السعودية	مؤشر مكافحة الفساد الإداري + مؤشر فعالية الحكومة .
البنية التحتية	1-الإمارات	مؤشرات النقل و الشحن الجوي+مؤشر الاشتراك في الهواتف الخلوية+ مؤشر الوقت المخصص للحصول على الطاقة الكهربائية.
	2- قطر	محصلة لتقدمها في بعض المؤشرات الفرعية.
	3- الكويت	محصلة لتقدمها في بعض المؤشرات الفرعية.

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على: صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، العدد السادس 2023، ص: 28، 30، و33.

يبين الجدول أعلاه أن المراكز الثلاثة الأولى لمؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار قد استحوذت عليها دول مجلس التعاون الخليجي ممثلة في الإمارات، قطر وعمان نتيجة لتبوئها لمراكز متقدمة في جل المؤشرات الفرعية لهذا المؤشر، أما بالنسبة لدول المقارنة، فقد حلت سنغافورة في المركز الأول على مستوى دول المقارنة، في حين تحصلت كل من اسبانيا وكوريا الجنوبية على المركزين الثاني والثالث على التوالي على مستوى دول المقارنة.

ثالثا: قراءة تحليلية في تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء نتائج مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية:

بغرض تحليل تنافسية الاقتصاد الجزائري تم الاعتماد على منهجية صندوق النقد العربي وذلك باستخدام مؤشر تنافسية الاقتصادات العربية، حيث تم الكشف عن أداءه في كل المؤشرات الفرعية وكذا الأولية التي يشملها المؤشر وذلك على النحو التالي:

❖ **الاقتصاد الكلي:** يتكون مؤشر الاقتصاد الكلي من أربع مؤشرات فرعية، تتفرع هذه المؤشرات بدورها إلى ثمان عشر "18" مؤشرا أوليا ، نستعرضها على النحو التالي: (صندوق النقد العربي، 2023، الصفحات 10-33)

***القطاع الحقيقي:** يتضمن خمس مؤشرات أولية وهي:

- معدل النمو الحقيقي: بلغ معدل النمو الحقيقي للجزائر سنة 2021 :3.8 %مقارنة بانكماش بلغ 5.1 %سنة2020، ويعزى ذلك لتحسن الأنشطة الاقتصادية بعد فترة الإغلاق الكلي والجزئي التي انتهجتها الدول لتفادي آثار جائحة كوفيد 19 وكذا ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية من 41.5 دولار أمريكي للبرميل سنة 2020 إلى 69.9 دولار أمريكي سنة 2021.
- **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** احتلت الجزائر المرتبة 19 في دول المجموعة ككل في هذا المؤشر، وهي مرتبة متدنية مقارنة بأداء دولة الإمارات وقطر والكويت، حيث بلغت القيمة المعيارية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن متوسط الفترة (2018- 2021): (0.663 -) .
- **معدل التضخم:** سجلت الجزائر معدل تضخم أقل من 4% خلال الفترة (2018- 2021) حيث بلغت القيمة المعيارية عن متوسط نفس الفترة (0.226 +).
- **معدل البطالة:** تجاوز معدل البطالة في الجزائر نسبة 10% خلال الفترة (2018- 2021)، حيث بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر(0.221 -)
- **حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي:** بلغت مساهمة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر عن متوسط الفترة القيمة المعيارية (1.227 -).

بناء على نتائج المؤشرات الأولية السالفة الذكر فقد بلغ المؤشر المعياري للقطاع الحقيقي قيمة (0.379 -)، وبذلك تبوأت الجزائر ذيل الترتيب بتحصلها على المركز 20 بين دول المجموعة ككل.

***قطاع مالية الحكومة:** يتكون هذا المؤشر الفرعي من أربع متغيرات كمية وهي:

- الإيرادات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي: (وزنه 30% في قطاع مالية الحكومة) استحوذت الجزائر على المرتبة الثالثة على مستوى المجموعة ككل بتسجيلها نسبة 30.6% في متوسط الفترة (2018-2021)، وبلغت القيمة المعيارية للمؤشر خلال نفس الفترة (1.022 +).

- نسبة الإيرادات الضريبية إلى إجمالي الإيرادات العامة: (وزنه 10% في قطاع مالية الحكومة) بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (0.33 -) في متوسط الفترة (2018- 2021).
- نسبة الفائض/ العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: (وزنه 30% في قطاع مالية الحكومة) بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (0.741 -) في متوسط الفترة (2018- 2021).
- الحرية المالية:

يبين هذا المؤشر كيفية إدارة الدولة لميزانيتها بشكل جيد من خلال قياس الدين أو العجز بواسطة المتغيرتين الكميتين التاليتين:

- الدين كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي (وزنه 20% من الدرجة)
- متوسط العجز كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لآخر ثلاث سنوات (وزنه 80% من الدرجة)

استنادا إلى نتائج المؤشرات الأولية السالفة الذكر فقد بلغ المؤشر المعياري لقطاع مالية الحكومة قيمة (0.605 +)، وبذلك تبوأت الجزائر المرتبة الخامسة "5" بين دول المجموعة ككل.

***القطاع النقدي والمصرفي:** يتضمن أربع مؤشرات أولية وهي:

- معدل نمو صافي الأصول الأجنبية: قدر معدل نمو صافي الأصول الأجنبية بنسبة 4.3% في متوسط الفترة (2018- 2021)، وعليه بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (0.4914 +) خلال نفس الفترة، مما سمح للجزائر أن تحتل المرتبة "4" بين دول المجموعة.
- مؤشر حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص: بلغ متوسط حجم الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص قيمة 42.653 مليون دولار الفترة (2018- 2021)، وقدرت القيمة المعيارية لهذا المؤشر ب (0.9976 -) في متوسط نفس الفترة.
- مؤشر نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض: بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (1.2898 -) في متوسط الفترة (2018- 2021).
- مؤشر السيولة المحلية إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (0.002 +) في متوسط الفترة (2018- 2021).

استنادا إلى نتائج المؤشرات الأولية السالفة الذكر بلغ المؤشر المعياري للقطاع النقدي والمصرفي قيمة (0.342 -)، وبذلك تبوأت الجزائر المرتبة "19" بين دول المجموعة ككل.

***القطاع الخارجي:** يتضمن خمس مؤشرات أولية وهي:

- الانفتاح التجاري: بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (0.575 -) في متوسط الفترة (2018- 2021).
- الحساب الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي: بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (0.925 -) في متوسط الفترة (2018- 2021).
- الاحتياطات الرسمية (مليون دولار أمريكي): بلغ متوسط الاحتياطات الرسمية للجزائر 57.1 مليار دولار أمريكي خلال الفترة (2018- 2021)، وقدرت القيمة المعيارية لهذا المؤشر بـ (0.329 -) في متوسط نفس الفترة ، مما سمح للجزائر بتبوء مركز متقدم "المرتبة 4" عربيا.

- تغطية الاحتياجات الخارجية الرسمية للواردات السلعية بالأشهر: استحوذت الجزائر على الرتبة "3" على مستوى المجموعة ككل، حيث تشير الإحصائيات إلى أن الاحتياط الرسمي لتغطية وارداتها السلعية كافي لمدة 16.4 شهرا في متوسط الفترة (2018- 2021)، وبلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (0.595 +) في متوسط نفس الفترة.
- شروط التبادل التجاري أي نسبة أسعار التصدير إلى أسعار الاستيراد: تبوأت الجزائر المركز الأول "1" على مستوى المجموعة ككل، حيث بلغت نسبة أسعار التصدير إلى أسعار الاستيراد قيمة 188.9% في متوسط الفترة (2018- 2021)، وبلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (1.831 +) في متوسط نفس الفترة.

استنادا إلى نتائج المؤشرات الأولية السالفة الذكر فقد بلغ المؤشر المعياري للقطاع الخارجي قيمة (0.119 +)، وبذلك تبوأت الجزائر المرتبة "9" بين دول المجموعة ككل.

ثانيا: بيئة وجاذبية الاستثمار

يتكون مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار من ثلاث مؤشرات فرعية، تتفرع هذه المؤشرات بدورها إلى إحدى عشرة "11" مؤشرا أوليا، نستعرضها على النحو التالي:

***الحرية الاقتصادية:** يضم هذا المؤشر أربع مؤشرات أولية هي:

- العبء الضريبي: بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (0.831 -) في متوسط الفترة (2018- 2021).
- حقوق الملكية الفكرية: بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (1.124 -) في متوسط الفترة (2018- 2021).
- حرية الأعمال التجارية: بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (0.262 +) في متوسط الفترة (2018- 2021).
- حرية التجارة الخارجية: بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (1.381 -) في متوسط الفترة (2018- 2021).

استنادا إلى نتائج المؤشرات الأولية السالفة الذكر فقد بلغ المؤشر المعياري لقطاع الحرية الاقتصادية قيمة (0.899 +)، وبذلك تبوأت الجزائر المرتبة "22" بين دول المجموعة ككل.

***البنية التحتية:** يضم هذا المؤشر أربع مؤشرات أولية هي:

- نسبة الأفراد الذين يستخدمون الانترنت (نسبة من السكان): بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (0.531 -) في متوسط الفترة (2018- 2021).
- النقل الجوي والشحن (مليون طن/كم): بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (0.544 -) في متوسط الفترة (2018- 2021).
- اشتراكات الهواتف الخلوية (لكل 100 شخص): بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (0.241 -) في متوسط الفترة (2018- 2021).
- الوصول إلى الطاقة الكهربائية: بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (1.474 -) في متوسط الفترة (2018- 2021).

استنادا إلى نتائج المؤشرات الأولية السالفة الذكر بلغ المؤشر المعياري لقطاع البنية التحتية قيمة (0.697 -)، وبذلك تبوأت الجزائر المرتبة "23" بين دول المجموعة ككل.

***المؤسسات والحوكمة الرشيدة:** يضم هذا المؤشر ثلاث مؤشرات أولية هي:

- **فاعلية الحكومة:** بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (0.497 -) في متوسط الفترة (2018- 2021).
- **سيادة القانون:** بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (0.801 -) في متوسط الفترة (2018- 2021).
- **مكافحة الفساد الإداري:** بلغت القيمة المعيارية لهذا المؤشر (0.497 -) في متوسط الفترة (2018- 2021).

استنادا إلى نتائج المؤشرات الأولية السالفة الذكر بلغ المؤشر المعياري لقطاع المؤسسات والحوكمة الرشيدة قيمة (0.598 -)، وبذلك تبوأت الجزائر المرتبة "20" بين دول المجموعة ككل.

وفيما يخص نتائج أداء الاقتصاد الجزائري وفق المؤشرات الفرعية لدعامتي الاقتصاد الكلي وبيئة وجاذبية الاستثمار الواردة في تقارير تنافسية الاقتصادات العربية الستة، فقد تم تلخيصها في الجدول رقم -5-.

الجدول 5: تطور القيم المعيارية للمؤشرات الفرعية لمؤشر الاقتصاد الكلي و مؤشر بيئة وجاذبية الاستثمار

	التقرير / المؤشر الفرعي	2016	2017	2019	2020	2022	2023
الاقتصاد الكلي	القطاع الحقيقي	-0.077	0.003	-0.155	-0.427	-0.406	-0.379
	قطاع مالية الحكومة	-0.177	-0.075	-0.5	-0.159	-0.377	0.605
	القطاع النقدي و المصرفي	0.49	0.453	0.238	-0.13	-0.6372	-0.342
	القطاع الخارجي	0.683	0.305	-0.1	-0.287	-0.356	0.119
بيئة وجاذبية الاستثمار	بيئة الأعمال / الحرية الاقتصادية*	-1.661	-1.057	-1.2	-1.107	-1.096	-0.899
	المؤسسات و الحوكمة الرشيدة	-0.562	-0.529	-0.638	-0.632	-0.6086	-0.598
	البنية التحتية	/	-0.323	-0.51	0.491	-0.569	-0.697

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على تقارير تنافسية الاقتصادات العربية للسنوات 2016،2017،2019،2020، 2022 و2023، صفحات متعددة.

*: تم حذف مؤشر بيئة الأعمال في التقرير السادس واستبداله بمؤشر الحرية الاقتصادية.

يوضح الجدول أعلاه أن أداء الاقتصاد الجزائري سجل نتائجا معتبرة في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي نتيجة ارتفاع العائدات البترولية وكذا الإيرادات الضريبية، في حين نلاحظ قصور أداءه في المؤشرات الفرعية لبيئة وجاذبية الاستثمار.

وفي نفس السياق تم احتساب المؤشر العام للتنافسية لكل التقارير عن طريق حساب المتوسطات الحسابية للقيمتين المعياريتين للاقتصاد الكلي وبيئة وجاذبية الاستثمار، هذا ما يوضحه الجدول أدناه.

الجدول 6: تطور نتائج المؤشر العام لتنافسية الاقتصاد الجزائري

التقرير / المؤشر	2016	2017	2019	2020	2022	2023
الاقتصاد الكلي	0.229	0.171	-0.129	-0.251	-0.444	0.0005
بيئة وجاذبية الاستثمار	-1.111	-0.636	-0.783	-0.743	-0.758	-0.731
المؤشر العام للتنافسية	-0.441	-0.232	-0.456	-0.497	-0.601	-0.365
الرتبة – عربيا	-	12	13	12	14	11

المصدر: تم احتساب المتوسطات اعتمادا على البيانات الواردة في التقارير الستة لتنافسية الاقتصادات العربية، صفحات متعددة.

يوضح الجدول رقم -6- أعلاه قصور أداء الاقتصاد الجزائري في معظم تقارير التنافسية، بالرغم من تسجيله لنتائج معتبرة في مؤشر الاقتصاد الكلي والتي يعود الفضل في تحقيقها لارتفاع العائدات البترولية وكذا الإيرادات الضريبية، إلا أن هذه النتائج تعتبر مخيبة للآمال كون الاقتصاد احتل ذيل الترتيب في جل تقارير التنافسية، هذا ما يوضحه الشكل رقم-2-.

الشكل 2: تطور نتائج المؤشر العام لتنافسية الاقتصاد الجزائري

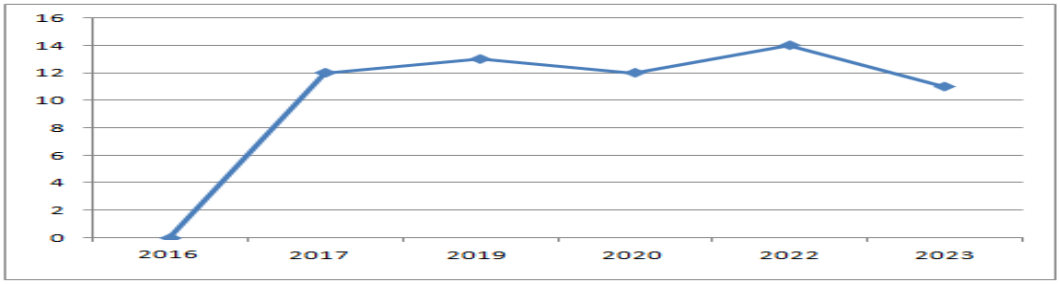

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات الجدول -6-.

5-خاتمة:

في خضم التحولات العالمية الراهنة التي شهدها العالم بفضل العولمة والثورة الصناعية الرابعة، أضحت القدرة التنافسية الدولية ذات وقع متزايد الأهمية يكمن أساسا في الاندماج السليم في منظومة الاقتصاد العالمي على أسس قوية ومتينة.

هذه التحولات فرضت على الجزائر تبني برامج إصلاحية لمواكبة التغيرات العالمية، إلا أنه وبالرغم من الجهود المبذولة في سبيل رفع تنافسية الاقتصاد الوطني وبالرغم من النتائج الايجابية المحققة في بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، إلا أن الجزائر احتلت مراكز متدنية في معظم تقارير تنافسية الاقتصادات العربية، هذا ما ينفي صحة الفرضية الأولى.

النتائج: تتمثل النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة في النقاط الأساسية التالية:

- ✓ أن نجاح الجزائر اليوم في خلق مكانة رفيعة بين دول العالم أصبح مرهونا على المنافسة في الأسواق المحلية والدولية.
- ✓ أن تحقيق النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر يتطلب بناء قوة صناعية تكون دعامة للاقتصاد الوطني في تحقيق التنويع الاقتصادي وإنتاج الثروة خارج نطاق المحروقات.
- ✓ أن البرامج التنموية المطبقة في الجزائر والمستلهمة من النظرية الكينزية ومن نظريات النمو الداخلي لم تتمكن من دعم النمو الاقتصادي الذي لم يتجاوز معدله 7% لأكثر من عقدين من الزمن.

أن تدهور الوضعية التنافسية للاقتصاد الجزائري عربيا وعالميا يعود للأسباب التالية:

- كون الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا يعتمد بالدرجة الأولى على قطاع الطاقة وبالخصوص العائدات البترولية.
- ثقل إجراءات تحرير التجارة الخارجية وتفشي ظاهرة البيروقراطية والفساد الإداري.
- ضعف التدفق النوعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- فشل معظم القطاعات الاقتصادية في مواكبة التطورات التقنية والعلمية، هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- عدم قدرة المنتجات الوطنية على الصمود والمنافسة أمام المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية والدولية.

على ضوء نتائج تقييم تنافسية الاقتصاد الجزائري التي تؤكد احتلاله لمراتب متأخرة في تقارير تنافسية الاقتصادات العربية، ارتأينا تسليط الضوء على بعض السياسات والاستراتيجيات التي من شأنها تصحيح مسار الاقتصاد الوطني ومعالجة مواطن الخلل والضعف فيه ومن ثم تحسين وضعيته التنافسية، نذكر منها:

- تقليل الفارق بين الواردات والصادرات خارج نطاق المحروقات من خلال بعدين أساسين هما تجسيد سياسة النجاعة الطاقوية وتطبيق برنامج تطوير الطاقات المتجددة الذي اعتمدته الحكومة في شهر مارس 2022، وكذا تسريع وتيرة الصادرات في القطاعات الرئيسية: الصناعة، الزراعة والخدمات، ورفع مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي.
- مراجعة نظام الاستثمار الوطني وتنفيذ حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية الكلية المرتبطة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كتحسين مناخ الأعمال وتطوير البنية التحتية.
- مراجعة السياسة الصناعية وإعادة هيكلة القطاع الصناعي بشكل عام والصناعات التحويلية بشكل خاص بغية تنويع الاقتصاد.
- تنمية دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. (دردور آمال، 2017، صفحة 21)
- ضرورة تجاوز التباهي بالإمكانيات والمقومات السياحية إلى بناء قطاع سياحي مولد للثروة.
- تطوير سوق رأس المال والقيام بإصلاحات جديدة للنظام المصرفي عن طريق إشراكه بصورة فعلية وحقيقية في عملية التنمية الاقتصادية.
- عصرنة القطاع الفلاحي وتطوير الصناعات الغذائية بما يتماشى مع المورد المحلي لتحقيق الأمن الغذائي.
- إنشاء مرصد وطني للتنافسية يعنى برصد تطور تنافسية الاقتصاد الوطني مقارنة بدول العالم، من خلال إجراء إعادة هيكلة المنظومة الصحية بما يتلاءم وأحدث المواصفات العالمية.
- إعادة تخطيط وهيكلة الموارد البشرية وتعزيز إنتاجيتها ومهاراتها من خلال إعادة هيكلة النظام التعليمي باتجاه ترجيح كفة النوعية وتنمية قدرات الطلبة على كفة الكمية. (علام عثمان وسنوساوي صالح، 2018، صفحة 87)
- الاهتمام بتطوير البحث العلمي عن طريق زيادة الإنفاق المخصص للبحث والتطوير خاصة في المجال التقني والتكنولوجي
- تبنى مشروع القضاء على الأمية الرقمية من خلال توسيع استخدام وتدريس الحاسوب في المدارس والجامعات بشكل فعال وعملي.

6-المراجع:

5- المعهد العربي للتخطيط. (2012). تقرير التنافسية العربية لسنة 2012. الكويت.

6- المعهد العربي للتخطيط. (2019). دليل المؤشرات التنموية الدولية وقواعد البيانات. الكويت.

7- الموقع الرسمي لصندوق النقد العربي. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 31 01، 2023، من صندوق النقد العربي: Arab Monetary Fund www.amf.org.ae

8- الموقع الرسمي لمنظمة اليونيدو. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 02 02، 2023، من الموقع الرسمي لمنظمة اليونيدو-اليونيدو في سطور: www.unido.org

9- دردور آمال. (سبتمبر، 2017). القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري ضمن تقرير التنافسية العالمي-دراسة تحليللية للفترة 2007-2016. مجلة دفاتر بوادكس (8)، صفحة 21.

10- صندوق النقد العربي. (2017). تقرير تنافسية الاقتصادات العربية- العدد الثاني. أبو ظبي- الإمارات العربية المتحدة.

11- صندوق النقد العربي. (2023). تقرير تنافسية الاقتصادات العربية- العدد السادس. أبو ظبي-الإمارات العربية المتحدة.

12- طارق نوير. (2003). دور الحكومة الداعم للتنافسية- حالة مصر. سلسلة جسر التنمية، الكويت ، صفحة 5.

13- عبد الكريم كاكي. (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر والتنافسية الدولية . بيروت، لبنان: مكتبة حسن العصرية.

14- عبير محمد علي عبد الخالق. (2017). آليات تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية في ظل التحديات الراهنة. بحوث اقتصادية عربية ، 23 (76)، صفحة 4.

15-عدنان فرحان الجوارين. (2013). القدرة التنافسية للدول العربية مع إشارة خاصة إلى العراق- دراسة تحليلية ومقارنة. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية- الإمارات العربية المتحدة.

16-علام عثمان وسنوساوي صالح. (2018). آليات تفعيل تنافسية الاقتصاد الجزائري على ضوء مؤشرات تنافسية. Global Journal Of Economics and Bussiness ، 04 (01)، صفحة 87.

17-محمد عدنان وديع. (2003). القدرة التنافسية وقياسها. سلسلة جسر التنمية (24)، صفحة 5.

18-مصطفى حامد أحمد رضوان. (2011). التنافسية كآلية من آليات العولمة الاقتصادية ودورها في دعم جهود النمو والتنمية في العالم. الاسكندرية- مصر: الدار الجامعية.

19-نوري منير. (2006). تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، الجزائر (04)، صفحة 23.

20- A.Baltho. (1996). The assessment :International competitiveness. Oxford Review of Economic Policy , p. 12.

21- Institute for Management Development. (2018). IMD World Digital Competitiveness Ranking.

22- World Economic Forum. (2016-2017). the Global Competitiveness Report. Genève.

23- World Economic Forum. (2019). The Global Competitiveness Report. Genève.